الجانب الفلسفي والتاريخي للديمقراطية كمعنى ومضمون

الباحث / عماد الدين محمود إبراهيم أحمد منير

تاريخ قبول النشر : ٢٤ / ١١ / ٢٠١٦

الديمقراطية كهدف تسعى تلك الشعوب في الوصول إليه [1] لما يتضمنه من مبادئ حرية وعدالة ومساواة، بعدما عانت تلك الشعوب من تجربة الأنواع المتعددة من انواع أنظمة الحكم مثل الحكم الفرديوحكم الأقليةوأخيرا حكم الشعب لنفسه.

فالديمقراطية كمعنى وأن اختلف الفقهاء حول تعريف معنى شامل ومحدد لها تعنى حرية الفرد في الاستقلال باختيار تصرفاته وادارة شئونه، وذلك على المستوى الفردي، وقدرة الجماعة على تحديد شئونهم بأنفسهم على المستوى الاجتماعي[2] .

حيث انتقلت الفكرة من أثينا في مهدها إلى العالم الحديث إلا أن الفكر الغربي هو الذي ساهم مساهمة فاعلة في نشر هذا المفهوم وتوسيع قاعدتهوقد أدى اتساع ذلك المفهوم واختلاطه بغيره من الأفكار، الأمر الذي هدد بضياع الفكرة الأصلية وجوهرها.

ففلاسفة الاغريق هم أول من استنبطوا فكرة الديمقراطية فقد ذكرها أفلاطون حيث قال (إن مصدر السيادة هو الإرادة المتميزة للمدينة أي "الشعب")، كما أن أرسطوا قسم الحكومات إلى ثلاثة أنواع ملكية وارستقراطية وجمهورية،وكان يقصد بالحكومة الجمهورية الحكومة التي يتولى زمام الأمور فيها جمهور الشعب أو عدد كبير من أبناء الأمة [3] .

فدراسة الديمقراطية تتطلب دراسة عدة مفاهيم لها، فالديمقراطية في العصور القديمة، التي تعتبر أساس الديمقراطية الحديثة، كانت تعني السيادة الكاملة للشعب،ولقد كانت الديمقراطية القديمة ديمقراطية مباشرة ولكن لم يكن كل أفراد الشعب يساهمون في الحياة السياسية،وإنما كان العبيد لا يعتبرون مواطنين لهم حق التصويت في المسائل العامة كما أن الديمقراطية القديمة لم تكن ديمقراطية ليبرالية [4] .

وقد امتد تطبيق الديمقراطية ليشمل المجتمع الروماني إلى ان سيطر القياصرة على الحكم وأصبح الحكم فردياً مطلقاً و بالرغم من تطبيق هذا المبدأ في العصور القديمة إلا أن تطبيقها في العصور الوسطى قد شهد تراجعاً، حيث جاء تطبيقها نتيجة صراع شديد بين السلطة المدنية متمثلة في الملوك من جهة والسلطة الدينية متمثلة في الكنيسة من جهة أخرى، فقد سادت النظم الدكتاتورية و ظهرت النظريات الدينية التي تؤيد السلطة المطلقة أو

الديكتاتورية للحاكم، فقد أدى الظلم الفادح الواقع على الأفراد إلى انتفاضهم للتخلص من ذلك الظلم، فبدأ الصراع بين الشعوب من جهة و الملوك من جهة أخرى[٥] .

وقد نجحت الثورة الفرنسية في إخراج المذهب الديمقراطي إلى النور، حيث جعلوه الأساس لحكم الشعب وتأكيداً لذلك جاء إعلان الحقوق الصادر ١٧٨٩ متضمناً المبدأ الديمقراطيومقرراً ان السيادة للشعب وليس لأي فرد أو هيئة أن تتولى سلطة ليس مصدرها الشعب،وقد اعتبر المشرع الفرنسي هذا الإعلان جزء من الدستور وأضفى عليه ذات القيمة القانونية [٦] .

حيث نص بدستور ١٧٩١ على أن السيادة ملك للأمة ولا تقبلالتجزئة،ولا التنازلعنها،ولا التملك بالتقادم.

وقد استقت دساتير الدول الأخرى المبدأ الديمقراطي بمضمونه السابق من الدساتير الفرنسية وإعلانات حقوق الأنسان الصادرة عنها وأصبح المبدأ قاعدة قانونية مقررة في جميع دساتير الدول الديمقراطية الحديثة [٧] .

وقد سبق ذلك الدستور الأمريكي عام ١٧٨٧ والذي أقر حقوق وحريات المواطنينوحمايتها منأي اعتداء عليها من قبل أي هيئة أو سلطة،وقد انتهجت أغلبية الدساتير ذات النهج مؤكدة على حماية الحقوق وحريات المواطنين.

وتضمن اعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية،الذي إقره مؤتمرفيلادلفيافي ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ النص على تأكيد هذه الأيدلوجية، فقرر أنه " من الحقائق الثابتة أن كل الناس قد خلقوا متساويين، لهم منذ ميلادهم حقوقا لا تسلب، مثل الحق فيالحياة،والحق في أن يكونوا احراراً،والحق في التطلع الى السيادة،ولم توجد الحكومات الا لضمان ممارسة هذه الحقوق"[٨].

وقد أكد ذلك فقه القانون الدستوريالذي أشار إلى أن وضوح معالم الديمقراطية يرجع إلى مجهود الكتاب والمفكرين،وذلك في حربه ضد الملكية المطلقة بغية الحد منها وإلغائها منجهة،ومن جهة أخرى بغية هدم النظريات الدينية التي تتمثل في حكم الملوك،وقد انتهى ذلك السعي بنجاح رجال الثورة الفرنسية بالنص عليه [٩] .

ففي العصور الحديثة نجد إن الدول الغربية لديها مفهوم عن الديمقراطية يختلف عن مفهوم الدول الشرقية، و إذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب للشعب كما عرفها ابراهام لينكولن [١٠]، في حين أنه لا يوجد احد ينكر بلاغة وصف ابراهام لينكولن التي أعطت معنى شاملاً للديمقراطية، الا أن المشكلة تكمن في أن مفهوم الشعب المجرد في تعريف الزعيم الأمريكي يعود بنا لفكرة الديمقراطية كمرادف حصري لاستبداد يقع خارج العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية الواقعية، لذا فإنه يكفي لتوفرها أن يساهم أكبر عدد من أفراد الشعب في ممارسة السلطة، و الديمقراطية تقوم على ركيزتين هما الحرية و المساواة، و لكن عندما تغلب الحرية على مفهوم الديمقراطية الليبرالية [١١] فإن المساواة لها الأولوية في مفهوم الديمقراطية الماركسية [١٢]، و إزاء عدم استجابة المفهومين لمتطلبات الشعوب كان الواجب الاجتهاد للعثور على طريق خاص لكل مجتمع لتحقيق الديمقراطية .

ويقول "نوديا"[١٣] إنه في محاولة لإيجاد حل لهذه المعضلة، قام تشارلز كروثامر منذ عشر سنوات بصياغة تعبير (الواقعيةالديمقراطية)، فالغرب لا يمكنه أن يهاجم كل الأنظمة المستبدة في كل مكان في وقت واحد، لكن عليه أن يتعامل معها بشكل انتقائى بناء على مصالحه.

ومن وجهة نظر أوتوقراطية (أو الأنظمة المستبدة)، ليس هناك وجود لشيء مثل نشر الديمقراطية المثالي القائم على القيم، وإنما كل ذلك في نظرهم مجرد نفاق،وأن الغرب يمارس لعبة القوى القديمة، لكنه يطلق عليها هذه المرة اسم (جهود نشر الديمقراطية).

لكن نوديا يطرح سؤالا مهما، وهو: لماذا تصبح بعض الدول ديمقراطية، بينما تفشل أخرى فيذلك؟ويرى أنه حتى الآن، لم تنجح الدراسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي من طرح نظرية ذات مصداقية للإجابة على هذا السؤال، إذ لا تزال وجهة النظر الخاصة بمدرسة الحداثة منذ نحو نصف قرن من الزمن هي الأكثر اتساقا من الناحية المنطقية.

وتقول هذه النظرية إن مستوى مرتفعاً من التنمية العامة بالتزامن مع وجود حرية اقتصادية سوف يقدم للمجتمع طبقة وسطى متعلمة ومتحضرة،والتي ستطلبفي النهاية من خلال عقليتها وعاداتها وجود مؤسسية للتعددية الديمقراطية.

ويبدو أن الحقيقة الواضحة التي تفيد بأن الدول الرأسمالية الغنية هي الأكثر احتمالا في أن تكون ديمقراطيات مستقرة مقارنة بالدول الفقيرة أو التي تسيطر فيها السلطة الحاكمة على الاقتصاد، تعزز ذلك الرأي.

فقد احتدم الصراع طوال القرن العشرين، بين أنصار كل من التيار الليبرالي،والتيار الماركسي،وذلك من أجل أن يثبت أنصار كل تيار، كفاءة النظرية التييناصرها،ويقدمها على أساس أنها هي النظام الاقتصاديوالسياسي والاجتماعي،الذي يمكن في إطاره تحقيق السعادة لبني البشر،وتخليصهم من التعاسات التي يتعرضون لها في حياتهم،ولم يكن مفهوم الديمقراطية بعيداً عن هذا الصراع، بين أنصار كل من التيارين، لذلك سوف يعرض الباحث لرؤية كل تيار للديمقراطية وذلك فيما يلي:

أولاً: الديمقراطية والاتجاه الليبرالي:

لا توجد أية محاولة تفسيرية لأي مفهوم سيأسفي علم السياسة العام أو علم الاجتماع السياسي، تخلو من الإشارة إلى الليبرالية Liberalism،وذلك لأنها هي الأيديولوجية السائدة في مجتمعات المركز الرأسمالي، إضافة إلى أنها تعد في معظم دول العالم الأيديولوجية المثلى لأي نظام [١٤] .

و في إطار هذا التيار، طرح أنصار الديمقراطية الليبرالية Libera[١٥] Democracyو التي تعد الأساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية، و هي تزاوج بين فلسفتين مختلفتين، نشأتا تاريخياً في ظروف متباينة، و لكل منها جوهرها الخاص بها، و نتيجة لذلك فإن عملية التزاوج هذه كان لها مشاكلها و تناقضاتها، و هاتان الفلسفتان هما الديمقراطية، و الليبرالية [١٦] .

و الليبرالية باعتبارها مصطلحاً أساسياً في الفكر السياسى، تضمن أكثر من معنى واحد و لكن هذه المعاني جميعاً لا تبتعد بأية حال عن الاشتقاق الأصلى للمصطلح من الكلمة اللاتينية Liberأي التحرر، فهى عموماً تعبر عن وجهة نظر أولئك الذين يبحثون عن درجة أكبر من التحرر[١٧] .

و لقد ظهرت جذور الفكر الليبرالى من خلال كتابات الفلاسفة و المفكرين، خاصة منذ القرن السابع عشر في إنجلترا و فرنسا، كما أنها وجدت أهم تطبيقاتها في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر، و من المفيد هنا الإشارة إلى أن العصر الذهبى للفكر الليبرالى في التطبيق خلال القرن التاسع عشر، قد اصطحب بازدهار الثورة الصناعية و نموها في إنجلترا أو ما عرف باسم النظام الرأسمالى .

والليبرالية تعبر عن ذلك المذهب الذى يضع الفرد في مكانة مطلقة أعلى من الجماعة، ويعطى الأولوية للمصالح الشخصية على المصالح الاجتماعية، الأمر الذى يتجلى في إيمانه المطلق بالحريات الفردية : حرية العمل، و حرية التملك، و حرية التعاقد، و حرية التجارة، و حرية الاعتقاد و التفكير، و حرية التعبير، و هي الحريات التي لو توافرت لأمكن للفرد أن يعظم من حجم منفعته الشخصية، و لهذا كثيراً ما يستخدم مصطلح المذهب الفردي Individualism كبديل لمصطلح الليبرالية .

ويعتقد أنصار المذهب الليبرالي، أن مصلحة المجتمع ما هى إلا مجرد تجميع حسابى للمصالح الفردية، و من هنا فإذا استطاع كل فرد أن يحقق مصالحه الشخصية، فإن مصلحة المجتمع تكون قد تحققت أيضاً و كأن الفرد حينما يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية، فإنه يحقق دون أن يدرى مصلحة الجماعة، و من خلال هذا التوافق بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة، فقد وقفت الليبرالية منذ فجر ظهورها – بشكل عام – ضد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادى والاجتماعى، و طالبت بأن تكون الحكومة مجرد حارس للحريات الفردية لردع أي اعتداء عليها .

والربط بين الديمقراطية و الليبرالية، هو في المقام الأول ربط أيديولوجى، حيث إن الليبرالية قد تخلقت أولاً ثم تم دمقرطتها بعد توسيع الحقوق و الحريات التي دافعت عنها [١٨] ومنذ ذلك الحين جاء الربط بين الديمقراطية و الليبرالية، كنظام سياسى نهض علي أساسه نظم الحكم في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشر في أرجاء العالم الأخرى، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى و انهياره، و أصبحت الديمقراطية الليبرالية جزءاً من الثقافة المرتبطة بالتحولات السياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر[١٩] .

وتتمثل المصادر الأساسية للديمقراطية الليبرالية في كل من :

(أ) التيار الاقتصادي الليبرالي .

(ب) التيار السياسي الليبرالي .

(ج) الفلسفة النفعية Utilitarianism[٢٠] .

ويقوم التيار الاقتصادي الليبرالى علي فكرة جوهرية هي الحرية الاقتصادية، بمعنى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى، أو أن يكون هذا التدخل محصوراً في أضيق الحدود، و يظهر تأثير أصحاب المذهب الطبيعي واضحاً في أفكار هذا التيار، و الذى تلخصت فلسفته – المذهب الطبيعى – في شعار " دعه يعمل دعه يمر "[٢١]

أما التيار السياسي الليبرالى فيرجع بصفة خاصة إلى أفكار " جون لوك " John Locke و الذي يقول عنه " مارك جولدى " Mark Goldi أنه منظر الليبرالية السياسية Political Liberalism الأول، من خلال عرضه و حديثه عن قوانين الطبيعة، و هى قوانين مطلقة تتضمن في الأساس حقوق الأفراد الطبيعية، إضافة إلى أفكاره المهمة التي تعبر عن عمق إيمانه الصادق بالحرية، و الحقوق الإنسانية و كرامة بني البشر، ويربط " لوك " بين مشروعية احترام الدولة و الخضوع لها، و بين مدي محافظتها علي الحقوق الطبيعية للأفراد[٢٢] .

أما المدرسة النفعية والتي أسسها " بنتام" Bentham (١٧٤٨ – ١٨٣٢)[٢٣] قد كانت أيضاً أحد المصادر المهمة التي أثرت علي الفكر الديمقراطي الليبرالى، و قد أرست هذه المدرسة القانون و الدولة و الحرية علي أساس نفعى، بمعني أن أساس الحياة يسودها " سيدان " هما الألم و اللذة، فهما وحدهما اللذان يحددان ما يتعين الإقدام عليه من أفعال، و ما ينبغى التقاعس عن اقترافه، و قد نادى " بنتام " بترك كل فرد حراً في تقرير مصلحته بدافع من أنانيته سعياً و راء اللذة و دون خشية ضرر يلحق بالجماعة نتيجة هذا المسلك، نظراً لوجود انسجام تلقائى يؤدى إلى تحقيق حياة اجتماعية أكثر سعادة، و قد كانت هذه المدرسة النفعية هي المصدر المهم الذي استمدت منه الديمقراطية الليبرالية أفكارها عن الحرية بشقيها السياسى و الاجتماعي[٢٤].

هذا و قد تعرضت الديمقراطية الليبرالية لانتقادات مهمة علي المستويين النظرى و العلمى فافتراض أن المجتمع الليبرالى قادر علي تعظيم منافع الأفراد، أصبح محل شك، باعتبار أن هذا التعظيم يتوقف علي نمط توزيع الموارد في المجتمع، الذي يؤثر علي تكافؤ الفرص بين الأفراد، و أن السوق توزع المنافع حسب القدرة الاقتصادية للفرد، و حجم ما يسيطر عليه من موارد، و ليس وفقاً لعمله أو حاجته، دعم من ذلك التراجع التدريجي للمنافسة الحرة في السوق .

و بعبارة أخرى فإن المجتمع الليبرالي لم ينشئ من المعطيات المادية ما يسمح بضمان الحريات والحقوق الفردية التي قام لإقرارها، فكل حرية من الحريات تتضمن جانبين " جانب الحق " الذي ينص عليه القانون، " و جانب القدرة " التي توفرها الظروف الاجتماعية و نمط توزيع الموارد في المجتمع، فكم من حريات نصت عليها القوانين، و لكن القدرات اللازمة لممارستها ظلت رهينة لشريحة محدودة من المواطنين، و من ثم برزت المفارقة بين الحريات التي تدافع عنها الديمقراطية الليبرالية، و القدرات التي يوفرها نمط توزيع الموارد في النظام الرأسمالى[٢٥] .

كما أصبح مفهوم حرية الاختيار محل شك، فتحدث " هربرت ماركيوز " Herbert Marcuse عن عملية تضييق العالم السياسى للإنسان، بما يتضمنه من تقييد لحدود الاختيار و الحوار، و ذلك من خلال أدوات الإعلام الحديثة، و دورها في التأثير على أذواق الناس و اختياراتهم، و من طبيعة القضايا المطروحة للحوار السياسى و انخفاض درجة المشاركة السياسية في المجتمع[٢٦] .

و في القرن التاسع عشر، تحدث " موسكا " Mosca، و" باريتو " [٢٧] Pareto عن التفاوت في الكفاءات والمهارات والقدرات البشرية، وهو ما يمثل الأساس الاجتماعي لعدم المساواة السياسية، و من هنا وصف " باريتو " الديمقراطية بأنها عواء إذاعة الضعفاء، كذلك هناك ما أسماه " ميشيلز " R. Michels بالقانون الحديدى للأوليجاركية iron law of "oligarchy" بعد دراسته لعدد من الأحزاب في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، وصل إلى أن هناك اتجاه عام في الأحزاب، و كل التنظيمات الكبيرة كالنقابات، إلى نمو جهازها الإدارى الأمر إلي يحول دون قيام ديمقراطية حقيقية بداخلها[٢٨].

ثانيا : الديمقراطية و الاتجاه الماركسى :

و الديمقراطية الماركسية بدأت في الظهور منذ الثوره البلشفية سنة ١٩١٧،و هى تركز على التسلط و الإجماع في كل ما يتعلق بنشاط و تحرك الحكومة، و في نفس الوقت تستند على المساواة الواقعية في علاقات المواطنين، هذه الديمقراطية التي تنبأ بها روسو ثم طورها ماركس و تلاميذه، كانت مطبقة في عديد من الدول منها الإتحاد السوفيتى و دول أوروبا الشرقية قبل تحولها إلى الليبرالية و الصين، هذه الديمقراطية الماركسية توصف من البعض بالديمقراطية المستبده أو التحكمية و توصف من البعض الآخر بالديمقراطية الاجتماعية أو الشعبية [٢٩] .

و سنعرض فيما يلى لمفهوم الديمقراطية على ضوء الفكر الماركسى، و ذلك من منطلق أن الديمقراطية ليست ابنة أو ثمرة للمجتمع أو أيديولوجيا بعينها، و إنما هى تاريخ متصل من تراكم الخبرات السياسية و الاجتماعية و الإنسانية، و لاشك في أن هذا التراكم يفضى دائماً إلى مزيد من الاتساع الشكلى، و العمق المضمونى لمفهوم الديمقراطية، إضافة إلى أن أهمية أفكار " كارل ماركس " Karl Marx (١٨١٨ – ١٨٨٣) لا تكمن في أنه قدم طائفة من المفاهيم والأدوات التصورية والتحليلات النظرية التي تنطوى علي ثراء و عمق واضحين، و لكن لأن كتاباته استمرت تؤدى دوراً مهماً في الحياة السياسية لعدد كبير من أقطار هذا العالم[٣٠] .

و سوف يقدم الباحث في البداية عرضاً موجزاً لأهم المقولات الماركسية، ثم يتجه بعد ذلك مباشرةً إلى تحليل الرؤية الماركسية لمفهوم الديمقراطية، إذ إنه من العسير عرض هذه الرؤية دون إدراكها في السياق الكلى للفكر الماركسى .

يتلخص محتوي الفكر الماركسي في النظريات الثلاثة التالية [٣١] :

١ – نظرية المادية الجدلية .

٢ – نظرية المادية التاريخية .

٣ – نظرية الاقتصاد السياسى .

والموضوع الأساسى للمادية الجدلية Dialectical Materialism، هو القضية الفلسفية التي تدور حول علاقة الوعي بالوجود، وموقف الفلسفة الماركسية من هذه القضية هو أنها تسلم بأن المادة و الوجود أساس الوعى أو الفكر، فالوجود هو الأولى، و الوعى هو الثانوى، و هي تسلم بالأساس المادى للعالم و بإمكانية فهمه و معرفته، كما أنها تدرس هذا العالم المادى بوصفه في حالة حركة و تطور مستمرين، على أساس جدلى أو ديالكتيكى [٣٢]، و تكشف المادية الجدلية عن أكثر القوانين التي تحكم تطور العالم المادى عمومية، أي تلك القوانين التي تحكم مجالات الواقع كافةً، فكل الموضوعات الحية و غير الحية و كذلك ظواهر الحياة الاجتماعية و الوعي تتطور علي أساس قوانين الجدل الأساسية، و صراع الأضداد، و قانون التحول الكمى، و قانون النفى، كما تدرس المادية الجدلية أيضاً القوانين التي تحكم المعرفة بوصفها عملية و التي تعكس قوانين العالم الموضوعى [٣٣] .

أما المادية الجدلية التاريخية Historical Materialism، فإنها تحاول أن تجيب عن السؤال التالي : ما الذي يحدد سير التاريخ، وهل يخضع لقوانين موضوعية ضرورية، أم أنه من صنع الصدف العمياء ؟

أن المادية التاريخية تدرس إذن المجتمع من خلال التحولات التاريخية التي تطرأ عليه، و هى تنظر للمجتمع نظرتها إلى عضوية حية في حالة تطور دائم، تربط ما بين الأفراد في داخلها بروابط اقتصادية وسياسية و ثقافية متنوعة، و من بين هذه الروابط تبرز الماركسية الروابط المادية للإنتاج و تعتبرها في نهاية التحليل عوامل حاسمة، تؤدى دور الموجه و المحدد للروابط الأخرى.

أما نظرية الاقتصاد السياسى، فإنها تحاول البحث في تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج، و تحليل القوانين التي تتحكم في الإنتاج، و في توزيع الخيرات المادية في المجتمع البشرى خلال المراحل المتعددة لتطوره.

وعلي ضوء المقولات النظرية السابقة أوضح " ماركس Marx " المضمون الطبقى للديمقراطية البرجوازية، و كذلك حدودها و نواقصها بالنسبة للجماهير الكادحة، و لم يعد "ماركس " هذه الديمقراطية مزيفة، بل اعتبرها حقيقة صحيحة و مهمة رغم نواقصها، كذلك اعتبرها تقدماً مهماً في تاريخ الإنسانية لا يقارن مع تخلف النظم الاستبدادية السابقة، لذلك

فإن الطرح الماركسى اعتقد أن النظام الاشتراكى في الممارسة لا ينكر الحقوق الشكلية بل يحترمها و يطورها فيعطيها مضموناً أعمق و أوسع، من خلال إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج [٣٤]means of production، و هى السبب في تفريغ الديمقراطية من مضمونها بالنسبة للجماهير الكادحة .

و من هنا فالماركسية تؤكد علي أن الاشتراكية Socialism هامة و ضرورية للديمقراطية، وذلك لأن الديمقراطية تحتاج أكثر ما تحتاج إلى مطلب مهم هو المساواة، و هذه المساواة لن تتحقق بالشكل المناسب إلا من خلال الاشتراكية [٣٥] .

و انتقال المجتمع من مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الاشتراكية يستوجب أن تقوم البروليتاريا [٣٦]Proletariat برسالتها، التي تتلخص في أنها : مدعوة تاريخياً لإحداث التحول الاجتماعي في حياة العالم، من خلال الثورة علي الدولة، التي تنظر إليها الماركسية علي أنها أداة قمع طبقى، و تؤدي هذه الثورة إلى تحول الدولة من دولة البرجوازية إلى دولة البروليتاريا، و هى المرحلة التي تطلق عليها الماركسية اسم " مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا " و التي يقصد بها " ماركس Marx " وانجلز Engles، نموذجاً للدولة من نوع جديد يختلف جذرياً عن جميع أنواع الدول السابقة عليه .

و دكتاتورية البروليتاريا هى التي تحقق – في نظر الماركسية – ديمقراطية البروليتاريا، و هذه الأخيرة يقصد بها نموذج جديد، و شكل أعلى من الديمقراطية البرجوازية، فبفضل هذه الديمقراطية يشارك العمال في إدارة الشئون العامة، و يخلقون الشروط الملائمة لتطور الفاعلية الاقتصادية و السياسية للجماهير باتجاه بناء الاشتراكية[٣٧] .

وتتلخص أهم الأسس التي تقوم عليها ديمقراطية البروليتاريا فيما يلي[٣٨] :

(١) إلغاء جميع القيود التي كانت تستند إلي الامتيازات العرقية أو القومية أو الدينية أو الجنس أو التعليم .

(٢) عدم الاكتفاء بضمان الحقوق الديمقراطية، كحرية الصحافة، والمنظمات، بل خلق الشروط التي تساعد علي تمتع العمال بهذه الحقوق .

(٣) عدم حصر المشاركة السياسية (بحق الانتخاب) كما في الديمقراطية البرجوازية، بل إعطاء الفرصة لطبقات واسعة من الشعب للمشاركة اليومية في الشئون العامة، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، عن طريق اللجان أو المنظمات الاجتماعية. (٤) توسيع نطاق الديمقراطية حتى يشمل مجال الاقتصاد والثقافة والحقوق الاجتماعية فلا يقتصر نطاق السياسة، كما هو الحال في الديمقراطية البرجوازية، فتأميم وسائل الإنتاج، ونقل المؤسسات الثقافية والتربوية وجهاز الصحافة إلى أيدي الشعب جزء من مفهوم ديمقراطية البروليتاريا .

وتعكس الماركسية على المستوى النظرى أفكاراً جديرة بالاحترام عن شكل الديمقراطية يجد فيه كل المقهورين سبيلاً للنجاة من أنماط القهر التي يتعرضون لها، ولكن جاء التطبيق العملى لهذه الأفكار النظرية بنتائج مخالفة، و هذا ما يتأكد من تجربة الاتحاد السوفيتي و الذى أخذ بالاشتراكية، و طبقها وجعل منها الأسلوب الأمثل لإدارة مختلف النظم الاجتماعية داخله حيث إن الاتحاد السوفيتى الذ أخذ بالأفكار والمبادئ الاشتراكية، ولم ينجح في أن يحقق نموذجاً جذاباً للديمقراطية، أكثر تقدماً من الديمقراطية البرجوازية، و ذلك رغم نجاحه في تحقيق إصلاحات اجتماعية عميقة لا مثيل لها ورغم إلغاء الملكية الفردية، ورغم تحقيق تنمية اقتصادية هي الأخرى بدون مثيل، فالواقع أن مبادئ جوهرية للديمقراطية مثل حرية الرأى والتعبير وحرية اختيار الحكام وغيرها، كانت ناقصة في تجربة الاتحاد السوفيتى، وحلت محل الديمقراطية، دكتاتورية متركزة في أيدى من يسيطر على الحزب الوحيد والحكم في آن واحد[٣٩] .

و رغم الفشل في تطبيق الأفكار الماركسية والذى عكسته تجربة الاتحاد السوفيتى، إلا أنه لا يمكن تجاهل الإضافات الجوهرية التي أضافها الطرح الماركسى إلى الديمقراطية و التي تتمثل في تشديده علي الجوانب التي أغفلتها الديمقراطية البرجوازية وهي : الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية، فمع الفكر الماركسى باتت الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمنتخبين تشكل جوهراً جديداً في تطور النظام السياسي الحديث، و

معها بات التوزيع العادل للسلطة هدفاً غير ذى معنى من دون إقرار هدف التوزيع العادل للثروة ..

بمعني أن الماركسية ركزت علي الديمقراطية الاجتماعية Social Democracyالتي تعنى في المقام الأول تحقيق العدالة الاجتماعية[٤٠] .

أما عن الديمقراطية كمضمون و اقصد به هنا تلك الحقيقة الكامنة داخل كل الأنظمة التي تتدعى الديمقراطية من حيث الشكل و تكون في مضمونها اشد من النظم الديكتاتورية بجميع صورها من شدة التناقضات الواضحة في طرق استعمال و ممارسة تلك الديمقراطية.

اما عن مفهوم الديمقراطية :-

تعتبر فكرة الديمقراطية من أكثر المسائل التي أثارت و لا تزال تثير جدلا و اختلافا كبيرين، وهذا لأننا نجد أن الديمقراطية شعار يرفع على نطاق واسع مع اختلاف وجهات النظر، مما أدئ إلى جعل هذه الفكرة يكتنفها الغموض، و يشتد حولها الخلاف و الجدل، و لفك اللبس و الغموض الذى يحيط بهذه الفكرة و توضيح معناها، لا يجب الحديث عن تطبيق فعلي و حقيقي للديمقراطية، ما لم يتم تكريس مجموعة من المبادئ و المقومات و الخصائص التي يتميز بها هذا المفهوم، و عليه يمكن القول بأن هناك مجموعة من المبادئ و الأسس التي اذا لم يتم تكريسها تبقى الديمقراطية مجرد معاني جوفاء، و شعارات حنجورية دون تطبيق حقيقي لها، و للإحاطة بهذا الموضوع كان لزاما علينا الإجابة على تساؤل أساسي يتمحور حول ما هي المبادئ و الأسس التي يقوم عليها اى نظام ديمقراطي حقيقي؟ و للإجابة على هذا التساؤل نجده بمحتوى التقسيم الاتى :

فالديمقراطية في العموم كلمة محببة الى قلوب الشعوب قاطبة و لانها ليست مجرد شكل من أشكال أنظمة الحكم فحسب، بل هى نظام من أنظمة المجتمع كذلك [٤١].

و مثلما كانت الفلسفة اختراعا يونانيا، فكذلك كانت الديمقراطية ابتكارا يونانيا، فقد أخذت مكانها في اللغة الإغريقية و انتقلت منها مثل الفلسفة إلى جميع اللغات بعد ذلك،

وكانت مدينة أثينا محل ميلاد الديمقراطية، فقد لعبت دورا فعالاً في إنماء و نضج الديمقراطية، إلى جانب الفلسفة، و من أبرز مظاهر الارتباط بموطن الاختراع أن الفلسفة اليونانية بلغت أوج ازدهارها في ظل سيادة الديمقراطية في أثينا [٤٢].

فلفظ الديمقراطية تختلف من لغة لاخرى، إلا أنه يمكن تعريف الديمقراطية عن طريق الرجوع لأصلها التاريخى، فهى كلمة يونانية الأصل مكونة من مقطعين "Demos" و تعنى الشعوب و"Kratos " و تعنى الحكم أو السلطة، و بذلك تصبح الديمقراطية "Demoskratos" أي تعنى حكم الشعب[٤٣].

و هى نظام سياسى تكون فية السيادة لجميع المواطنين لا لفرد، أو طبقة واحدة منهم، و لهذا النظام ثلاثة اركان :

الاول : سيادة الشعب .

الثانى : المساواة و العدل .

الثالث : الحرية الفردية و الكرامة الأنسانية .

و هذه الاركان الثلاثة متكاملة، فلا مساواة بدون حرية، و لا حرية بدون مساواة، و سياده لشعب الا اذ كان افراده احرار [٤٤] .

هذا و قد ظهرت هذه الكلمة أصلا كمرحلة قبلية لحكم الملك الأكبر و الأعظم سيادياً و "الموقد العام" أي بيت النار، بحيث يشرف على الموقد و يقدم القربان، و يتولى الدعاء، و يرأس الولائم الدينية، قبل أن يتحول مصطلح الديمقراطية إل مذهب سياسى أو إيديولوجيا سياسياً، ترجع إلى العصر اليونانى [٤٥]

كما عرفت في أحد المعاجم بأنها مجتمع حر متساوى حيث يكون للعنصر الشعبى التأثير الراجح، بينما اهتم آخر بالأصل اللغوى الإغريقى معرفاً إياها بشكل الحكم الذى تنبثق منه السلطة من الشعب، و آخر بانها سيادة لمجموع المواطنين[٤٦].

و من ناحية ثالثة مع تعريفات السياسيين و الفقهاء، فها هو الرئيس الأمريكي " لنكولن" يعرفها كما اشرت من قبل بأنها" حكم الشعب بالشعب وللشعب، كما عرفت أيضا

بأنها " حكومة الشعب بالشعب و للشعب، كما عرفت أيضا بأنها " حكومة الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب"، و أيضا " هى التي تسند مصدر السلطة إلى الشعب فهو صاحب السلطة الحقيقية"، أو هى " الحكومة التي تقوم على مبدأ اشتراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في استعمال حقوق السيادة أو " حكومة الشعب الذى تكون له السيادة وممارسة السلطة" [٤٧].

أما إذا بحثنا في التعريفات التي جاء بها الفقهاء للديمقراطية فلا مجال لتعدادها أو حصرها، ولكننا حاولنا تصنيفها إلى مجموعات تتفق أو تدور حول فكرة معينة، و نتولى كلا منها بالتحليل و المناقشة و النقد، بغية الوصول إلى تعريف جامع مانع لهذه الفكرة.

حيث نجد أن هناك التعريف الكلاسيكى للديمقراطية بأنها "حكم الشعب"، أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه، فالسلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية منبثقة من الشعب، و تحكم أيضا باسم الشعب، و الشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه [٤٨]، و بعبارة أخرى أكثر اختصارا يعرفها البعض أنها حكومة الشعب بواسطة الشعب.

و الملاحظ أن التعاريف السابقة تركز على اعتبار الديمقراطية مصدرها الشعب كونها تمارس من طرفه في مواجهة الشعب من أجل تحقيق أهداف تعود للشعب ذاته، و تجدر الإشارة إلى أن المقصود هنا بحكم الشعب هو الشعب بالمفهوم السياسي، أي مجموع الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط الناخب، أي مجموع الناخبين في الدولة، فهذا الأخير هو الذي يمارس الحكم من أجل تحقيق أهداف تعود على الشعب بالمفهومين السياسي و الاجتماعي .

لكن هذه التعاريف الكلاسيكية واجهت جملة من الانتقادات التي يمكن إيرادها فيما يلي:

– النقد الذي يوجه لهذا التعريف أن هذا الأخير يجعل استصدار كافة القوانين و القرارات الخاصة بإدارة شؤون الدولة بإجماع آراء المواطنين[٤٩]، و هذا الكلام إذا كان يبدو مقبولا من الناحية النظرية إلا أنه عمليا غير قابل للتطبيق، و هذا لأن القوانين و القرارات تحتاج إلى كفاءات و خبرات معينة، قد لا تتوافر في مختلف فئات الشعب هذا من جهة، و من جهة ثانية هذا الأمر صعب التطبيق من الناحية العملية لصعوبة الحصول على إجماع

كافة المواطنين على كل ما يصدر في الدولة من قوانين و قرارات، كما أن هذه الطريقة ستؤدئ إلى تعقيد و طول إجراءات إصدار أي قانون أو قرار في الدولة.

و بالتالي فالديمقراطية لم تبلغ غايتها المثالية بعد و هي " حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب" بل هي لم تحقق بعد حكم الشعب، بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هي كما دعاها روبرت دال نظام الكثرة، لذلك فإن الممارسة الديمقراطية حاليا ليست سوئ نفي حكم الفرد المطلق، وحكم القلة، وتجاوزها إلى تحقيق حكم الكثرة، الساعى للوصول إلى حكم الشعب[٥٠].

و عليه فإن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب و للشعب لا يطابق الحقيقة، و من ثم فقد استبدل روسو قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية، وقاعدة الإجماع و إن كان تطبيقها ضمانا تاما لاحترام الحريات الفردية إلا أنها مستحيلة من الناحية العملية، و لذلك فإن قاعدة الأغلبية من الأمور المقبولة عقلا وعملا [٥١]

و عليه يمكن القول أن هذا التعريف الكلاسيي للديمقراطية غير جامع مانع، و ذلك لأنه غير قابل للتطبيق من الناحية العملية، وإن كان يمكن اعتباره الغاية المثالية التي تهدف الديمقراطية لتحقيقها، في حين نجد أن هناك من يعرف الديمقراطية من خلال ربطها بمفاهيم أخرى كالانتخابات بحيث يعرفها البعض أنها عادة هي النظام السياسي الذى يتولى فيه الشعب السلطة بنفسه أو بواسطة ممثلية الذين يختارهم مباشرة في انتخابات عامة، تنتظم فيه القوى السياسية في شكل أحزاب، وفي كل ديمقراطية يوجد دستور وافق عليه الشعب بطريقة الاستفتاء الشعبي يحدد الصلاحيات بين السلطات و على ضوئه تسير الامور.

نلاحظ أن هذا التعريف يجعل من الديمقراطية نظاما سياسيا، فهي إذن ليست نظاما اقتصاديا أو اجتماعيا، بحيث يتولى دائما الشعب السلطة، و لن أضاف هذا التعريف فكرة اختبار الشعب لممثلين له عن طريق الانتخابات العامة، وهو بهذا قد تفادىء الانتقادات التي وجهت للتعريف الأول الذى يركز على فكرة إجماع المواطنين التي تعتبر أمرا مستحيل التطبيق، باعتماده على فكرة الانتخابات إضافة إلى وجود دستور تتم الموافقة عليه، من قبل الشعب، هذا الأخير هو الذى يمثل الإطار القانونى لممارسة الديمقراطية.

الملاحظ أن هذا التعريف ركز على فكرة المساواة التي تعتبر من بين الأهداف التي ترمي الديمقراطية إلى تحقيقها، لكن النقد الأساسي الذى يوجه لهذا التعريف أن للديمقراطية أهداف محل عديدة و متنوعة لا تنحصر فقط في تحقيق المساواة هذا من جهة، ومن جهة ثانية أهمل هذا التعريف كيفية مشاركة الأفراد في الحكم الذى يعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية، وعليه فإن هذا التعريف غير جامع مانع، و قاصر عن تعريف الديمقراطية. كما نجد أيضا أن مصطلح الديمقراطية يستخدم في الغرب في أغلب الأحوال بالمعنى الذى أعطته إياه الثورة الفرنسية، و يشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح، وهو حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، و على هذا فإن إرادة الشعب التي انبعثت عن النظام الديمقراطي تعنى أن هذه الإرادة حرة لا تتقيد مطلقا بقيود خارجية، فهي سيدة نفسها، ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها [٥٢] .

يتضح من هذا التعريف أنه يعطي السيادة للأمة، و أن المثل الأعلى في الحكم الديمقراطي هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، و طالما أن هذا الأمر مستحيل التحقيق، فقد أورد هذا التعريف فكرة قيام الشعب بالتشريع في جميع الأمور عن طريق أغلبية أصوات النواب، لن ما يلاحظ على هذا التعريف أنه من جهة تجاهل الحالات العديدة التي يجوز فيها للشعب التشريع مباشرة كما في حالات الاستفتاء الشعبي مثلا، فهنا الشعب سيقرر ليس عن طريق نوابه بل بصفة مباشرة في أمر من الأمور المعروضة عليه، و من جهة أخرى نلاحظ أن هناك العديد من الأمور العامة التي لا يمكن للشعب أن يشرع فيها، و هذا لكونها تعتبر من الأمور التي تدخل ضمن اختصاص جهات معنية مؤهلة لتقريرها، فلا يعقل إدخال أصوات النواب في كل الأمور كما يعبر التعريف، كما أن هذا التعريف يرى أن النظام الديمقراطي ينبثق عن إرادة حرة لا تتقيد بأى قيد مهما كان نوعه بل هي سيدة نفسها، و لا تسأل أمام أية سلطة، لكن الملاحظ أن هناك العديد من القوانين التي تنظم كيفية ممارسة الديمقراطية، كما هو الحال بالنسبة للقوانين المنظمة لعمليات الانتخاب، إضافة إلى وجود ما يسمى بالمنازعات الانتخابية، التي يمكن عرضها على القضاء المختص، الذى يعتبر سلطة يسأل أمامها أطراف الدعاوى الانتخابية مثلا.

أما الديمقراطية في أضيق معانيها فتعنى قدرة المواطنين على المشاركة بكل حرية في قرارات الدولة السياسية، فالديمقراطية هنا تعنى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق حكومة يختارها هو، تعمل وفق إرادته و تحت رقابته، ثم يكون له –بعد ذلك– حق بتكليفها بالاستمرار في الحكم أو اختيار حكومة أخرى في نهاية مدة محددة [٥٣] .

كما أن هناك من يرى أن الديمقراطية هي نظام سياسي يعطي لكل المحكومين القدرة المنتظمة والدستورية لتغيير حكامهم سلميا، إذا قرروا ذلك بأغلبية كافية اعتمادا على الأحزاب و الجمعيات غير العنيفة و المؤسسة بحرية للقيام بدورهم كمواطنين و التمتع بحميع حقوقهم المدنية و الضمانات الشرعية لمزاولتها [٥٤] .

الملاحظ أن هذا التعريف ضيق من نطاق تعريف الديمقراطية على اعتبار أنها نظام سياسي، كما أنها تقوم على مجموعة من الأسس التي تتمثل في :

– إعطاء الناجحين الحق في اختيار حكامهم بطريقة حرة و سليمة .

– ضمان التداول على السلطة بطريقة سلمية، و بالتالي فإن التسلط و التشبث بكرسى الحكم لسنوات طويلة و كذا الحصول عليه بطرق غير سلمية لا تحترم فيها الحرية و القوانين، تعتبر كلها متناقضة و معاكسة لمفهوم الديمقراطية .

– إمكانية تقرير حق المحكومين تغيير الحكام متى توافرت الأغلبية المطلوبة قانونا.

– ضرورة الاعتماد في ذلك على التعددية الحزبية و الجمعيات السلمية .

– تمتع المواطنين بكافة حقوقهم المدنية و السياسية.

لكن الملاحظ أن هذا التعريف ركز على حقوق المواطنين في الانتخاب و الضمانات التي تحيط بها، وكذا حرية الترشح و ضمان التداول على السلطة، مهملا باقي جوانب مشاركة الشعب في الحكم في غير حالات الانتخاب و الترشح، أي باقي الحقوق السياسية و المدنية الأخرى.

كما جاء أيضا في دائرة المعارف البريطانية أن الديمقراطية تستخدم بعدة معان منها "أنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الأغلبية و هو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية النيابية وهناك شكل آخر من أشكال الديمقراطية وهو ما يعرف باسم الديمقراطية القانونية، كذلك فإن كلمة ديمقراطية قد تستخدم أحيانا لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي دون اعتبار لما إذا كانت الديمقراطية بالمعانى الثلاثة السابقة ام لا ... وهي نظم تعرف بالديقراطيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية [٥٥] .

كما تعنى الديمقراطية في نظر دائرة المعارف الأمريكية : "الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم، و من هذه الطرق الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية الليبرالية و هي السائدة في الولايات المتحدة و بريطانيا و التي تعتمد على الحكومة الدستورية و التمثيل الشعبي و حق الانتخاب العام، كما أن هناك الديمقراطيات غير السياسية و هي الديمقراطيات الاقتصادية و الاجتماعية و الشعبية [٥٦] .

من الملاحظ أن هذه التعاريف السالفة الذكر تجعل الديمقراطية تقوم أساسا على مشاركة الشعب عن طريق ممارسته لحق الانتخاب و كذا التمثيل الشعبى، إضافة إلى أن هناك ما يسمى بالديمقراطيات الاجتماعية و كذا الاقتصادية إضافة إلى الديمقراطية السياسية كشكل من أشكال الحكم و ممارسة السلطة – وهذه هي ما يهمنا هنا فيبحثنا– فنجل أن التعاريف السابقة اقتصرت على ذكر أشكال للديمقراطية ألا وهي الديمقراطية المباشرة، والديمقراطية غير مباشرة أو النيابية، إضافة إلى الديمقراطية الدستورية، وتم تجاهل الديمقراطية شبه المباشرة، مما يجعل هذه التعاريف أيضا غير جامعة مانعة.

الهوامش

---

[1]D.Lochak : les droit de l"homme،trad، la decouvverte، paris،2005،p.95.

[٢] احمد على ديهوم : التأصيل التاريخى و الفلسفى لفكرة الديمقراطية، رسالة دكتوراة جامعة عين شمس،٢٠١١، ص ٣٥٠ . نقلاً عن:

Vedel :Manuel Elementaire de Dr.constitutionnel reedition par guy carcassonne et Olivier Duhamel dalloz2002.p.241.

[٣] د. محمد سعيد أمين : دراسة وجيزة في النظم السياسية، مكتبة الدراسات العليا، بدون سنة نشر، ص ١٧٣. ويراجع ايضا د. إبراهيم محمد على، د. جمال عثمان، النظم السياسية وأسس التنظيم السياسى، دون ناشر، ١٩٩٦، ص ٣٣٦.

[٤] د. سعاد الشرقاوي : النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، ص ١٢٧ .

[٥] د. إبراهيم محمد على، د. جمال عثمان، النظم السياسية وأسس التنظيم السياسى، ص ٣٣٨ وما بعدها بالمرجع.

[٦] د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستورى، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص٢٦٣.

[٧] د. محمد سعيد أمين : دراسة وجيزة في النظم السياسية،مرجع سابق، ص ١٢٨.

[٨] د. رمزى الشاعر : الايدلوجيات و أثرها فى الانظمة السياسة المعاصرة، طبعة منقحة ٢٠٠٥، دار النهضة العربية،ص ٤٢، و يراجع فى نصوص اعلان استقلال الولات المتحدة الأمريكية،

-Duverger (M.) Constitutions et documents politiques، Paris 1968، P، 291 et suiv.

[٩] د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، د. محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية والقانون الدستورى، الفتح للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص١٤٦.

[١٠] د. داود الباز، النظم السياسية الدولة والحكومة فى ضوء الشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعى، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص١٩٦.

[١١] أن اصطلاح "الليبرالية" قد انتشر بعد أن تكون حزب سياسى فى أسبانيا فى سنة ١٨١٠، أطلق علية الحزب "الليبرالى"، وقد شاع أستخدامة بعد ذلك فى اوربا بواسطة انصار الفكر البرلمانى و دعاة حرية الفكر وحرية التجارة و الملكية الخاصة، فوصفوا الدولة التى يقوم يقوم بتنظيمها السياسى على هذه المبادى بالدولة الليبرالية، يراجع فى هذا المعنى

-Lacreix (J)، Démoocraite et Libéralisme، la nouvelle critique، Mai 1966، P.51.
- Duverger (M.) institutions politiques et droit constitutional، paris 1970،P 74 et suiv.

[١٢] عانت المجتمعات الأوروبية من تبعات الرأسمالية منذ القرن السادس عشر، مما أدى إلى ظهور الفكر الاشتراكي الذي يرفض الملكية الخاصة، ويدعو إلى أن يحل محلها تنظيمٌ آخر للمجتمع، و حظيت فكرة التعاون بشعبية حقيقية بين العمال في ذلك الوقت، لكن تحقيقها، من وجهة نظر العديد من المفكرين الاشتراكيين،. لم يكن ممكناً ما لم يسيطر العمال على الدولة ويستخدموها لخدمة أغراضهم، من هنا اعتبر المفكرون الثوريون الجمهورية الديموقراطية شرطاً لا غنى عنه للاشتراكية، وهكذا أخذت تتشكل الأحزاب التي تسمي نفسها بـ الاشتراكية الديموقراطية للتعبير عن الأهمية التي تحتلها المسألة الاجتماعية، والطموح نحو الديموقراطية السياسية، ولقد ولدت الماركسية في هذه الظروف عبر نضال الطبقة العاملة في سبيل نيل حقوقها بالوسائل الديموقراطية، وأخذ موقف الماركسية من الديموقراطية أشكالاً عدة في مختلف المراحل التي مرّت بها. و لا نجافى الحقيقة إذا قلنا إنّ الماركسية ولدت في كنف الديموقراطية.

[١٣] «التأثير الخارجى وعملية التحول الديمقراطى» انتقام الجغرافيا السياسية Geopolitics،المؤلف: غيا نوديا، مدير الكلية الدولية لدراسات القوقاز بجامعة ولاية إليا فى تبليسى بجورجيا، ورئيس معهد القوقاز للسلام والديمقراطية والتنمية، جورجيا.
Journal of Democracy، Volume25، Number4، October2014 pp. 139-150Johns Hopkins University Press-

[14]Andrew Heywood، Politics، Macmillan press، London،1997، p . 42.

[١٥]هناك عدد من الباحثين يرفضون ربط الديمقراطية بأي اتجاه نظري، وعلى رأس هذا التيار يأتي " ماكيفر " الذي يقول " من جوهر الديمقراطية ألا تكون مقيدة بأي مذهب أو برنامج، ويجب تحرير الديمقراطية من الارتباط مع أي مذهب أو أيديولوجية " انظر في ذلك :
– ادوارد م . بيرنز، أفكار في صراع، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة عبد الكريم أحمد، دار لبنان، بيروت،١٩٨٨، ص ٢٨ .

[١٦] علي الدين هلال : مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ص ٣٨ .

[١٧] د.محمد على محمد: أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٥، ص ١٥١ .

[١٨] ثناء فؤاد عبد الله، الديمقراطية بين المفهوم و الممارسة، مجلة الديمقراطية، العدد الخامس، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، شتاء ٢٠٠٢، ص ١٩٥.

[١٩] علي الدين هلال، أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي، عالم الفكر، المجلد السادس والعشرون، العددان الثالث والرابع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيه ١٩٩٨، ص ١٠٩

[٢٠] د.عبد الكريم احمد: أسس النظم السياسية ، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧١، ص ١٦١ بالمرجع .

[٢١]كان هذا شعار أطلقه الفيلسوف والباحث الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث، شعار فحواه بشكل عام تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى أضيق ما يمكن بهدف الدفع بعجلة التنمية نحو الإيجاب، و منه تحرير التعاملات والعلاقات الاقتصادية على أوسع نطاق ممكن فتصبح بذلك الأسواق حرة تلقائية تحكم نفسها بنفسها، ويراجع في ذلك، إكرام بدر الدين، مفهوم الديمقراطية الليبرالية، في التطور الديمقراطي في مصر، تحرير علي الدين هلال، نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٩٠ .

[22]Mark Goldi‹ Locke …. Political Essays‹ Cambridge University Press‹ Cambridge‹ 1997‹ p.p. 81 – 82.

[٢٣] جيريمي بنتام Geremy Bentham هو رجل قانون و مفكر ليبرالي و فيلسوف إنجليزى، ولد في لندن وتوفي فيها. أتيح له أن يطلع على الأحوال غير الإنسانية التي يعيش فيها المساجين الإنجليز، و وجه اهتمامه إلى مجال «إعادة التربية»، نشر كتابه الأول «مقدمة في مبادئ الأخلاق والتشريع» عام ١٧٨٩، وكان صداه في فرنسا أكبر منه فى إنجلترا، فمنحته الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٧٩٢ لقب «مواطن فرنسي» تكريماً له.

و ترك بنتام الليبرالي بماديته أثراً عميقاً في كثير من السياسيين في القرن التاسع عشر، و بوجه خاص في كارل ماركس الذي قال في «العائلة المقدسة» إن الشيوعية الإنجليزية إنما تأسست انطلاقاً من أفكار بنتام.

[٢٤] إكرام بدر الدين، مفهوم الديمقراطية الليبرالية، في التطور الديمقراطي في مصر،،مرجع سابق، ص ١٩١ بالمرجع .

[٢٥] علي الدين هلال، أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١١٣ بالمرجع .

[٢٦] هربرت ماركيوز (Herbert Marcuse) فيلسوف ألماني، فرّ من البطش النازي وعاش في أمريكا بعد عام ١٩٣٤. كان ماركيوز عضواً في مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School) وقد تبنى فكرة التغيير الاجتماعي ودافع عنها دفاعاً كبيراً، ولهذا كان في الستينات رمزاً لليسار الجديد، وللعديد من الثوريين في ألمانيا وأوروبا. لقد شكل كتابه "الأيروس والحضارة" (Eros and Civilization)، الذي نشر في عام ١٩٥٥، محاولة واضحة من قبله للدمج بين أفكار فرويد وماركس. يراجع فى ذلك،

– علي الدين هلال، أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١١٤.

[٢٧]" باريتو " و " موسكا " و " ميشيلز "، ترتبط أسماؤهم باتجاه نظري في علم الاجتماع السياسي عرف باسم نظرية الصفوة Elite Theory، ولقد كان أصحاب هذه النظرية لا يعادون الاشتراكية فحسب ولكن الديمقراطية الليبرالية أيضاً كما تعبر عنها أي حركة تحاول أن تمنح الجماهير دوراً مؤثراً في الحياة السياسية " لمزيد من التفاصيل حول نظرية الصفوة، وأفكار " باريتو "، يراجع في ذلك.

– د. علي ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة،دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٤٤٣-٤٦٥ .

– د. إسماعيل علي سعد : نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ص ١٤١ – ١٩١ .

[٢٨] ثناء فؤاد عبد الله، الديمقراطية بين المفهوم والممارسة،، مرجع سابق، ص ٢٩٦ بالمرجع.و يراجع أيضا

– د. علي ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٣٧ بالمرجع.

[٢٩]د. سعاد الشرقاوي : النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤–٢٠٠٥، ص١٣٠ بالمرجع .

[٣٠]د.محمد على محمد: أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٥، ص ١٩٣ بالمرجع .

[٣١] د. إلياس فرح : تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة للطبع و النشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣١ .

" هناك عدد من الباحثين في علم الاجتماع، يشيرون إلى أن الماركسية تتكون من شقين متكاملين هما : المادية الجدلية، والمادية التاريخية فحسب " انظر في ذلك :

– د. سمير نعيم : النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٥٢ .

[٣٢] ديالكتيك في الفلسفة الكلاسيكية : هو الجدل أو المحاورة و تبادل الحجج والجدال بين طرفين دفاعًا عن وجهة نظر معينة، ويكون ذلك تحت لواء المنطق.

[٣٣] د. سمير نعيم : النظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٥٢ بالمرجع . ولمزيد من التفاصيل حول المادية الجدلية، انظر– د. إلياس فرح : تطور الفكر الماركسي، ص ٣١–٤٢ بالمرجع .

[٣٤] تتفق الرؤية الماركسية المعادية للملكية الخاصة مع مقولة " روسو " Rousseau التي يؤكد فيها علي أن الملكية الخاصة والترف والإمعان في الشهوات، هي سبب كل التعاسات المكدسة التي تقع علي رءوس ملايين الفقراء، والتي يحتملها الشعب لما طال إيهامه أنها أصلح الأنظمة للوجود الاجتماعي " انظر في ذلك

– محمد حسنين هيكل : جان جاك روسو، حياته وكتبه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٠ .

[35]John E.Roemer، Future for socialism، Harvard university press، Cambridge 1994، p. 109.

[٣٦] تعني البروليتاريا عند " ماركس " الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية، وإليها ينسب الدور الرئيسي في إحداث التغير الثوري . انظر في ذلك :

– جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري، الجزء الأول، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ٢٧٩ .

[٣٧] د. إلياس فرح : تطور الفكر الماركسي، مرجع سابق ص ١١٠ بالمرجع .

[٣٨]د. إلياس فرح : تطور الفكر الماركسي، مرجع سابق، ص ١١٢ بالمرجع .

[٣٩] سمير أمين : أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربى، ص ١٤٤ .

[٤٠] السيد ياسين : العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، ص ١٤٦ .

[٤١] ويصف لويل "Lowell" الديمقراطية بأنها فقط تجربة فى الحكم، أما اللورد بيريس"Lord Bryce" فيعتبر الديمقراطية "شكلا من أشكال الحكم " أما سيلى "Seely" فانه يوسع من معنى ذلك الاصلاح ويعطيه وصفا واسعا فيعرف الديمقراطية بأنها " النظام الذى يملك فيه كل فرد نصيبا " اما بعض المفكرين السياسيين يعطون هذا التعريف تعريفا بسيطاً فلا يعتبرون الديمقراطية اكثر من طريقة لاتخاذ القرار " a way of making decision " .

[٤٢] د. داود الباز: الشورى و الديمقراطية النيابية، دار الفكر الجامعى، الإسكمدريه، ٢٠٠٤، ص ١٥ .

[٤٣] د. أنور رسلان : الديمقراطية بين الفكر الفردى والفكر الاشتراكى، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ٣٣ وما بعدها،د. محمد محمد بدران : النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص ١٩٢ بالمرجع، و ايضا أحمد سعيد نوفل و احمد جمال الظاهر، الوطن العربى و التحديات المعاصرة، الشركه العربية المتحدة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٩ .

[٤٤] د. جميل صليبا : المعجم الفلسفى، بالالفاظ العربية و الفرنسية و الانكليزية واللاتينية، الجزء الاول، دار الكتاب اللبنانى، ١٩٨٢، ص ٥٧٠ بالمرجع .

[٤٥] عبد القادر رزيق المخادمي : الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٩ .

[٤٦] فى تعريفات دوائر المعارف و المعاجم انظر د. محمد احمد إسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعى الجديد، ٢٠١٠، ص ٥٣ وما بعدها.

[٤٧] انظر فى هذه التعريفات،، د. زكريا عبد المنعم : نظام الشورى فى الإسلام و نظم الديمقراطية المعاصرة، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، ص ٢٤٠ وما بعدها.

-A.Houriou‹ J. Gicquel et P.Gelard‹ droit constitionnel et institutions politiques‹ editions montchrestien‹ paris‹ 1975‹ p. 348.

[٤٨] سعيد عبد العظيم : الديمقراطية و نظريات الأصلاح فى الميزان، دار الإيمان للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٥٧ .

[٤٩] د . محمد نصر مهنا : في نظرية الدولة و النظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ١١٢.

[٥٠] عبد القادر رزيق المخادمي، آخر الدواء الديمقراطية، الطبعة الأولى دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٥-٣٦ .

[٥١]د . محمد نصر مهنا : في نظرية الدولة و النظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ١١٢.

[٥٢] محمد أسد : مناهج الاسلام فى الحكم، الطبعة الاولى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٧-٤٨.

[٥٣] احمد طلعت، الوجه الآخر للديمقراطية، الطريق للنشر و التوزيع، الجزائر ١٩٩٠، ص ٢٥ .

[54] Guy Hermet، Ie temps de la democratic، revue internationale des sciences sociales، n 128، 1991، P 269.

[٥٥] محمد سليم محمد غزوى : نظرات حول الديمقراطية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٩ .

[٥٦] محمد سليم محمد غزوى : نظرات حول الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٩-١٠.